

تقرير أممي يدعو إلى تحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

وترى الأمم المتحدة أهمية توفير فرص الاستفادة من التكنولوجيات، وتخفيض متوسط التعريفات الجمركية، وتخفيض عبء الدين، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة. الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يعد تقييماً سنوياً للتقدم المحرز على الصعيد العالمي والإقليمي نحو بلوغ الأهداف، أشمل وأحدث البيانات التي جمعتها ما يزيد عن 28 وكالة ومن وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

وقد وردت إلى البلدان المتقدمة النمو 80% من صادرات البلدان النامية معفاة من الرسوم وانخفضت التعريفات الجمركية إلى أدنى حد لها. وظل عبء ديون البلدان النامية مستقراً في حدود 3% من صادراتها، وهو ما يمثل انخفاضاً بحوالي 75%.

وترى الأمم المتحدة أهمية توفير فرص الاستفادة من التكنولوجيات، وتخفيض متوسط التعريفات الجمركية، وتخفيض عبء الدين، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة. الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يعد تقييماً سنوياً للتقدم المحرز على الصعيد العالمي والإقليمي نحو بلوغ الأهداف، أشمل وأحدث البيانات التي جمعتها ما يزيد عن 28 وكالة ومن وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

ووفقاً للتقرير، فقد بلغت المساعدة

أكد تقرير حديث صادر عن الأمم المتحدة أن تحسين الأوضاع المعيشية يتطلب تضافر الجهود العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشكل ركيزة الخطة الإنمائية المقبلة. وبحسب التقرير فإن الأهداف الإنمائية للألفية هي تعهد بمناصرة مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف والتخلص من الفقر المدقع، فالأهداف الإنمائية للألفية، بأهدافها الثمانية ومجموعة من الغايات الموقوتة والقابلة للقياس، قد وضعت خطة أولية للتصدي للتحديات الإنمائية الأشد إلحاحاً في الوقت الراهن.

ونظراً لتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية فعلاً في مجال الحد من الفقر وزيادة فرص الاستفادة من مصادر المياه الصالحة للشرب، وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي. ويقول التقرير بأن العالم سيتجاوز غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقضاء على الجوع، داعياً إلى ضرورة تحسين الأوضاع المعيشية للعديد من الأسر التي تعيش في فقر مدقع في الدول النامية ومن أهمها اليمن.

الثورة

توجهات لتوسيع مشروع الأشغال العامة في اليمن

الثورة / كتب / محمد راجح



كشف البنك الدولي عن تقديم منحة إضافية بقيمة 50 مليون دولاراً لتوسيع برنامج الأشغال العامة في اليمن بهدف توفير مزيد من الفرص الاقتصادية المطلوبة وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

ويأتي ذلك بالتزامن مع خطة الحكومة لتوسيع النطاق الجغرافي للمشروع وزيادة عدد المواطنين المستفيدين من تهيئة فرص العمل وتحسين التعليم والرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي.

ويتوقع البنك الدولي أن يستفيد من مشروع الأشغال العامة كثيفة العمالة، الذي بدأ عام 2012 بمنحة أولية قدرها 61 مليون دولار، نحو 1.3 مليون شخص يعملون في 382 مشروعاً فرعياً.

ويقول البنك إنه مع إنشاء مشاريع فرعية إضافية ستجني المجتمعات الفقيرة في المناطق الريفية النائية باليمن منافع من تحسين الخدمات والبنية التحتية وزيادة فرص العمل. وسيستند المشروع بعد توسعته

الجهود الرامية إلى إضافة الامركزية مع وجوده على المستوى القومي ويتوفر التدريب وبناء القدرات لاغلب المناطق الريفية.

وسيواصل المشروع بعد توسعته بحسب البنك الدولي "التعاقد مع المقاولين المحليين وتوظيف مواطنين من المجتمعات المحلية وإنشاء مشاريع فرعية كثيفة العمالة صغيرة النطاق ومدفوعة باعتباريات

الطلب للمناطق الريفية قليلة السكان وكذلك المجتمعات الفقيرة في المناطق الحضرية. وفي حين أن الأفراد سيستفيدون من فرص العمل القصيرة الأجل والتدريب المهني، فإن أعمالهم ستفيد بدورها المجتمع المحلي بأكمله عن طريق إنشاء بنية تحتية للتعليم والرعاية الصحية وتحسين خدمات الصرف الصحي والمياه

مجور يبحث مع السفير الهولندي التعاون في المجال الزراعي

صنعاء / سبأ
بحث وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أمس مع السفير الهولندي بصنعاء جيريون فير هول إمكانية تعزيز التعاون بين البلدين في المجال الزراعي. وتطرق اللقاء إلى العلاقات القائمة بين البلدين ومستوى التعاون والدعم لتنمية وتطوير القطاع الزراعي في اليمن وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي. وفي اللقاء ثمن الوزير مجور دور هولندا في دعم مسارات التنمية في اليمن خاصة في المجال الزراعي

مناقشة تطوير المكاتب الخدمية بسقطرى

سقطرى / سبأ
ناقش المجلس المحلي لمديرية حديبو بمحافظة أرخبيل سقطرى في اجتماعه برئاسة مدير المديرية رئيس المجلس سالم داهق العديد من القضايا التي تهم المديرية في المجالات الخدمية. وأقر المجلس رفع عدة توصيات للمحافظة حول تطوير العمل في المكاتب الخدمية في المديرية وخاصة في تجديد وتوسيع شبكة الكهرباء في المديرية نظراً لأهمية الشبكة وتوسع المدينة ومحدودية قوتها وكذا تشغيل الكهرباء لـ 24 ساعة باستمرار. ونوه المجلس المحلي بدور الأجهزة الأمنية في المديرية في تنفيذ الخطة الأمنية بشكل أمثل وأفضل ساعد في الحفاظ على الأمن في المديرية.. حثاً رجال الأمن على مزيد من اليقظة. كما أكد المجلس على ضرورة قيام لجنة مراقبة الاسعار بالمديرية بمتابعة الاسعار في الاسواق وضمان التأكد من توفير احتياجات المواطنين خلال فترة الخريف بسبب انقطاع وصول السفن للأرخبيل بسبب تهيج البحار جراء الرياح الموسمية التي تهب على الأرخبيل في فصل الخريف. وكلف المجلس المحلي الهيئة الادارية للمجلس بالجلوس مع المكاتب الايرادية في المديرية لتحديد آلية لتطوير العمل الايرادي في المدير خلال الفترة القادمة بما يعكس ايجاباً على الوضع التنموي للمديرية.

توسعة مصنع اسمنت باجل



تستعد المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الأسمنت لتدشين مشروع توسعة مصنع أسمنت باجل في سبتمبر القادم. وأوضح مصدر مسؤول بالمؤسسة (سبأ) أن الشركة الصينية المنفذة للمشروع تستكمل الأعمال التنفيذية والتجهيز للتشغيل في الموعد المحدد، مشيراً إلى أن مشروع التوسعة يأتي في إطار سعي المؤسسة لتنفيذ خططها الإنتاجية والبيع لتجاوز الخسائر المالية الذي تعرضت لها في السنوات الأخيرة. وأكد أن عودة العمل في مصنع باجل للأسمنت سيغطي دفعة قوية للاقتصاد وسيتمكن المؤسسة من خلال مصانعها الثلاثة من رفع زينة الدولة بمليارات الريالات سنوياً. لافتاً إلى أن المؤسسة بدأت بإعادة ترتيب أوضاعها وأنشطتها والعمل على الدفع بالتنمية الاقتصادية في اليمن. وقال المصدر "هناك صعوبات تواجه عمل المؤسسة خاصة ما يتعلق بمصنع

أسمنت عمران، حيث أن المصنع يعاني من مشكلة إمداده بالوقود لإعادة تشغيله بعد أن توقف عن العمل فيه منذ نهاية مايو الماضي بسبب نقص الوقود"، مطالباً شركة النفط بإمداد المصنع بالوقود لإعادة تشغيله كونه يمثل رافداً مهماً لخزينة الدولة. وكانت مبيعات مؤسسة الأسمنت ارتفعت نهاية العام 2013م، إلى مليون و259 ألف طن من الأسمنت بزيادة قدرها 198 ألف طن عن عام 2012م. وبحسب التقرير احتل مصنع عمران المرتبة الأولى خلال العام نفسه بكمية تجاوزت مليون و31 ألف طن بزيادة 156 ألف طن عن عام 2012م، كما ارتفعت مبيعاته إلى مليون و10 آلاف و496 طن، بزيادة 150 ألفاً و217 طناً عن 2012م، يليه مصنع أسمنت البرح بـ 211 ألف طن بزيادة 17 ألفاً عن عام 2012م، فيما بلغت مبيعاته العام الماضي قرابة 216 ألف طن، بزيادة عن العام الذي سبقه بما يقارب 25 ألف طن.